تحليل المنافع والتكاليف المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية

أ/ مولحسان آيات الله
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة

الملخّــص:

من الطبيعي أن يختلف تأثير الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة العالمية للتجارة باختلاف الدول والمجموعات الاقتصادية من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية، ودرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي والتركيبة السلعية لصادراتها ووارداتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية وقدرات تنافسية، ومما لا شك فيه أن هذه الآثار سوف تطول جميع دول العالم سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب، وعلى اعتبار أن الدول النامية واحدة من الدول المعنية فسوف تتأثر هي الأخرى بأحكام وقواعد اتفاقيات هذه المنظمة.

وعليه فتهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد أهم المنافع والتكاليف المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة بشقيها الإيجابي والسلبي على اقتصاديات الدول النامية.

Résumé :

Vue que le degré d'ouverture sur les marchés internationaux, le degré d'intégration dans l'économie mondiale, la composition des importation et des exportation et l'avantage comparatif et les capacité concurrentielle varient d'un pays à l'autre, il est logique que les effets des conventions et des réglementation de l'OMC seront défirent d'un pays à l'autre, tout fois tous ces pays vont être touché pas les effets de ces convention, que ce soit positivement ou négativement et parmi aux nous allons trouver les pays émergents.

Dans cet article nous allons essaye de déterminé et d'analysé les principaux avantages et inconvénients (point forts et points faibles) des conventions de l'OMC sur ces pays émergents.

مقدمة:

لقد جاءت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لنسج خيوط عملية التكامل الاقتصادي العالمي، وتغيير طبيعة التداخل بين القوى الاقتصادية والسياسية من خلال تقليص استقلالية وتأثير العوامل الداخلية البحتة، مقابل انتعاش قوى السوق، وظهور هيكل تنظيمي عالمي أكثر حرية في حركة الشركات متعددة الجنسيات عبر الحدود الوطنية، وأن تكون عوامل الإنتاج والموجودات المالية مكملة لبعضها في أي مكان من العالم، ويصبح الأداء الاقتصادي معتمدا على استجابة المشاريع لمحفزات الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن هذا النظام وضعت جذوره في العقد الرابع من القرن الماضي إلا أن اتساع نطاق التجارة الدولية، وتعدد الأنظمة التي تحكم هذه التجارة نتيجة ظهور التكتلات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات أدى إلى إحياء هذا النظام والإسراع باستكماله بهدف إرساء المبادئ أو القواعد التي تحقق تحرير التجارة العالمية وإزالة كافة القيود والعوائق أمام حركة السلع والخدمات أمام كافة دول العالم، وقد حثت الدول الكبرى على تبني هذا التوجه اقتناعا منها بأن هذا النظام سوف يحقق النمو والرخاء الاقتصادي لدول العالم كافة، نظرا لما تحققه الحرية في النهاية من الاستخدام الأمثل للموارد العالمية.

وتعد هذه السياسة الجديدة نتاجا للثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة والتي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين، وقد أفرزت هذه التطورات تغييرا في نمط الإنتاج وطبيعته، وفي شكل التفاعلات الدولية، حيث ظهرت الحاجة إلى التوسع في الأسواق وتحريرها في إطار سوق عالمية واحدة تستوعب كل هذه المنتجات الضخمة الحديثة[1].

ورغم الإلحاح على فوائد تحرير التجارة الدولية، إلا أنه ومع اضطراد الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول، بدا الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات، وإن إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية

الدولية من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لا يراعي إعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب بما يخدم التنمية في الدول النامية، بل يهدف أساسا لفتح الأسواق أمام التجارة الدولية والتي تسيطر عليها الدول المتقدمة، حيث أصبح التوسع الخارجي هو الوسيلة الأساسية أمام هذه الدول للتغلب على مشاكلها التسويقية نتيجة حجم الإنتاج الكبير، وأمام شدة المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات التابعة لهذه الدول.

وعليه فسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة محاور أساسية على النحو التالي:

- المحور الأول: أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.
- المحور الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة وآلية عملها.
- المحور الثالث: شروط وإجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- المحور الرابع: تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية.
- المحور الخامس: سبل الدول النامية لتفادي مخاطر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

المحور الأول: أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تم تقسيم هذا المحور إلى جزئين:

أولا- أهداف منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية المؤسسة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأورجواي والتي سيتم التفاوض بشأنها مستقبلا، وتقوم منظمة التجارة العالمية على تحقيق عدد من الأهداف، وتطابق هذه الأهداف الأساسية أهداف الجات، وقد تم توسيع أهداف المنظمة لمنحها صلاحية تنظيم قطاعات أخرى من التجارة الدولية بالإضافة إلى قطاع السلع مثل تجارة الخدمات.

وقد حدد اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية عدد من الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها على النحو الآتي[2]:

1- رفع مستوى المعيشة والدخل العالمي: ويتحقق ذلك من خلال تحرير التجارة في السلع والخدمات التي تعمل على زيادة الدخل العالمي، من خلال زيادة المبادلات

التجارية وفتح الأسواق وتدفق الاستثمارات، إذ يتوقع أن تحرير التجارة بصورة كاملة سوف يرفع الدخل العالمي بنسبة 1% سنويا أو بمبلغ يتراوح ما بين 200مليار و500مليار دولار سنويا.

2- ضمان العمالة الكاملة: إذ أن تحقيق العمالة الكاملة يأتي من خلال العمل على تشجيع الصناعة والشركات إلى زيادة الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب العالمي، وأن تتطلع إلى فتح أسواق لمنتجاتها في ظل الانفتاح التجاري وتحرير التجارة، وهذا يدفعها إلى إقامة مرافق إنتاج جديدة مما يساعد على توفير فرص عمل وزيادة الطلب على العمالة الماهرة والمدربة.

3- تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية وغير الجمركية بتوفير نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر قدرة على البقاء وقائم على تبادل المزايا التجارية وتجنيب المعاملات التجارية التمييزية.

4- العمل على تأمين حصول البلدان النامية، لاسيما أقلها نموا، على نصيب في نمو التجارة الدولية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.

5- ضرورة تعزيز التنمية المستدامة مع حماية البيئة والحفاظ عليها بطريقة تتماشى مع مستويات التنمية الاقتصادية الوطنية.

6- تحقيق أكبر قدر من الشفافية في الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالتجارة.

7- التأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

8- تسوية الخلافات التجارية في إطار هيئة تسوية المنازعات التجارية، تحت إشراف المنظمة.

ثانيا- المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة:

لقد حرصت اتفاقات الجات منذ الجولة الأولى على إرساء عدد من المبادئ الأساسية التي يجب أن يقوم عليها النظام التجاري العالمي الجديد، للتجارة وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية:

يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء، بمعنى أن الدولة التي تمنح دولة أخرى أي تخفيض في التعريفة أو أي ميزة أخرى عليها أن تمنح باقي الدول الأعضاء نفس التخفيض والميزة دون قيد أو شرط، فمنظمة التجارة العالمية تلزم جميع الدول بعدم التمييز بين دولة وأخرى ومعاملة بعضها البعض معاملة متساوية في جميع القواعد والإجراءات المطبقة على التجارة[3].

2-مبدأ المعاملة الوطنية:

وقد جاء في المادة (3) من اتفاقية الجات وكما نصت عليه الفقرة الثانية والرابعة من المادة أنه لا يجوز اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل الضرائب، أو الرسوم، أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى، كوسيلة لحماية المنتج المحلي أمام سلع متشابهة مستوردة من بلد عضو في الاتفاقية، وهذا يعني أنه يجب على الأطراف المتعاقدة الالتزام بإعطاء معاملة للسلع المستوردة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنح للسلع ذات المنشأ الوطني، بمجرد عبورها الحدود تعامل بنفس معاملة المنتج المحلي[4].

3-مبدأ الشفافية:

ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) إذ اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية صناعتها الوطنية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ إلى سياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد، ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي، وهذه الشفافية تساعد على تحقيق الاستقرار والأمان في التجارة كما تتيح إمكانية التنبؤ بالسلوك التجاري الدولي[5].

4-مبدأ تخفيض وتثبيت التعريفات الجمركية:

وهو المبدأ الذي بموجبه تعمل الدول على تخفيض التعريفات الجمركية وإزالتها، ومن ثم ربط أو تثبيت هذه الرسوم عند سقوف محددة، تلتزم الدول بعدم زيادتها في المستقبل والتي توضح في جداول التنازلات.

5-مبدأ عدم الإغراق:

ويقصد بالإغراق حسب المادة السادسة من اتفاقية الجات على بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في بلدان إنتاجها، وكثيرا ما يتبع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية، وقد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسات وذلك لتحقيق المنافسات المتكافئة، وفي حالة مخالفة هذا الخطر تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في مواطن إنتاجها، مع إضافة التكاليف الأخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم ونقل وتأمين وغيرها[6].

المحور الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة وآلية عملها

وسوف نتعرض من خلال هذه المحور وفي جزئه الأول إلى أهم الوظائف والمهام المنوطة بالمنظمة العالمية للتجارة، لنعرج بعد ذلك في الجزء الثاني إلى آلية عمل المنظمة وأهم الأجهزة المكونة لهذه المنظمة.

أولا- وظائف ومهام المنظمة العالمية للتجارة:

فممارسة وظائف هذه المنظمة ترتبط بمدى احترام أسس الشرعية الدولية التجارية، لذا فكل اختصاص لا بد أن يتم في إطار الهدف من إنشاء المنظمة والمبادئ المرتبطة به، وعليه فهذه الوظائف متعددة وتشمل ما يلي:

1- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار القانوني اللازم لتنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف.

2- توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تناولتها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية. وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف، وإطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري[7].

3- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

4- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة الأورجواي، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.

5- تدير المنظمة آلية لمراجعة السياسات التجارية المعروفة باسم "آلية المراجعة" الواردة في الملحق (3) من اتفاقية مراكش.

6- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التبعة له في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، من أجل تحقيق أكبر قدر من التناسق فيما بين هذه المنظمات الثلاثة لقيادة الاقتصاد العالمي[8]. هذا فضلا عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها الدول المانحة في تقديم المساعدات الاقتصادية وهي احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.

ثانيا- آلية عمل المنظمة وأجهزتها:

تتميز آلية عمل منظمة التجارة العالمية بأن جميع القرارات تتخذ من قبل الدول الأعضاء، ويتم ذلك بالإجماع أو توافق الآراء إما في إطار المجلس الوزاري- والذي يعتبر أعلى سلطة اتخاذ قرار بالمنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وله صلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقات التجارية المختلفة- أو من قبل المجلس العمومي الذي يضم ممثلي جميع الدول الأعضاء لدى المنظمة[9].

كما يتولى المجلس العام للمنظمة إلى جانب ممارسة المهمات والصلاحيات المخولة له من قبل المجلس الوزاري دور هيئتين رئيسيتين في هيكل المنظمة هما:

- هيئة حسم المنازعات التجارية.

– هيئة مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء وتقييم آثارها على النظام التجاري العالمي.

وينبثق عن المجلس العمومي أيضا ثلاثة مجالس متخصصة وهي مجلس تجارة السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية. وتشرف هذه المجالس على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بشأن تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية

وعضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء.

كما أنشأ المؤتمر الوزاري لجان فرعية ترفع تقريرها إلى المجلس العام وهي[10]:

1– لجنة التجارة والتنمية: وتعنى بالمسائل ذات الصلة بالدول النامية والدول الأقل نموا.

2– لجنة ميزان المدفوعات: ويتم في إطارها التشاور بين أعضاء المنظمة حول الإجراءات التقييدية للاستيراد التي تتخذها بعض الدول نتيجة لصعوبات طارئة في موازين مدفوعاتها.

3– لجنة الميزانية: وتختص هذه اللجنة بقضايا التمويل والإدارة في المنظمة.

وأخيرا الأمانة العامة وتقوم بإدارة شؤون المنظمة وإعداد الوثائق وتحضير المؤتمرات السنوية والاتصال بالحكومات، وتعمل هذه المنظمة تحت إشراف المدير العام المعين من قبل المجلس الوزاري والجهاز التنفيذي للأمانة العامة والذي يحدد له سلطاته وواجباته.

المحور الثالث: الخطوات الإجرائية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مبادئ واضحة، على الدولة الراغبة في طلب عضويتها الالتزام الصارم بهذه المبادئ، وبالإطار متعدد الأطراف الذي يحكم المفاوضات التجارية. ولقد سطرت المنظمة مراحل معينة يمر بها البلد الطامح للانضمام وجوبا. وحتى تحصل الدولة على عضوية المنظمة العالمية للتجارة عليها أن تتبع الخطوات العملية التالية:

أولا- الترشيح للعضوية:

تبدأ إجراءات الانضمام بأن ترسل الدولة الراغبة في العضوية إلى المنظمة العالمية للتجارة بطلب إلى السيد المدير العام للمنظمة تعبر فيه عن رغبتها في الانضمام طبقا للمادة 12، ويوزع هذا الطلب على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة، بعدها ينظر المجلس العام في الطلب وينشئ مجموعة عمل لفحص طلب الانضمام ومدى مطابقته للمادة 12، ثم تقوم سكرتارية المنظمة بإخطار الدولة صاحبة الطلب بالإجراءات المطلوبة والمستلزمات الخاصة بالانضمام، كما يمكن للسكرتارية أن تقدم المساعدة الفنية اللازمة للدولة المرشحة إذا طلبت ذلك. بعدها يقوم العمل بالتشاور مع الدولة المرشحة بضبط جدول زمني يتضمن موعد تقديم هذه الدولة لمذكرة السياسة التجارية[11].

ثانيا- إعداد مذكرة السياسة التجارية:

في بداية المفاوضات تقدم الدولة المرشحة مذكرة السياسة التجارية، حيث تتعرض فيها وبالتفصيل إلى نظام التجارة الخارجية، والأطر القانونية التي تسيره، ومختلف السياسات التجارية المتبعة وكل هذا يكون مدعما بإحصائيات دقيقة. واستعراضا لمدى تطابق هذا النظام مع اتفاقيات التجارة العالمية وتسهيلا لإجراءات الانضمام أعدت سكرتارية المنظمة نموذجا لهذه المذكرة، يسلم للدولة طالبة الانضمام تقدم من خلاله وصف شامل وكامل للاتجاهات الأساسية للسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة المعنية بالانضمام .

ثالثا- مناقشة مذكرة السياسة التجارية وإعداد الالتزامات:

بعد إعداد هذه المذكرة، يتم توزيعها على الدول الأعضاء لتحضير المفاوضات، حيث تعد الدول المهتمة أسئلة على الدول المرشحة بهدف طلب المزيد من التوضيحات حول ما جاء في المذكرة، أو حول ما تنوي هذه الدولة من إدخاله من تغييرات على سياستها التجارية. لتنطلق المفاوضات بشأن تحديد التزامات الدولة المرشحة.

ففي مجال تجارة السلع، تتمحور المفاوضات حول "تثبيت التعريفة الجمركية" وتكون على أسلوب "العرض والطلب"، بمعنى أن تبدأ الدولة المرشحة بإعداد عرض "التثبيت الجمركي"، وهذا بمراعاة ما يلي:

– حماية الإنتاج الوطني.

– الآثار على الحصيلة التعريفية الجمركية (عائدات الخزينة من الرسوم).

– الآثار الأخرى على الاقتصاد الوطني (التشغيل، النمو، الإنتاج المحلي الخام،...).

بعدها يقدم ويوزع هذا العرض على الدول الأعضاء لتقدم الدول المهتمة طلبها إلى الدولة المرشحة لتثبيت تعريفتها في السلع التي تهمها، لتنطلق مرحلة المفاوضات الثنائية على هذا الأساس (العرض والطلب).

أما في مجال تجارة الخدمات، فإن الدولة الراغبة في الانضمام تقدم عرض التزاماتها في الخدمات والذي يتضمن البنود التالية:

– القطاعات الخدمية التي يتم فتحها أمام الموردين الأجانب "عرض أولي".

– شروط النفاذ إلى الأسواق لكل خدمة أو قطاع.

– شروط المعاملة الوطنية لكل خدمة أو قطاع.

رابعا– التقرير وبروتوكول الانضمام:

تنتهي المفاوضات الثنائية بإعداد جدول التنازلات والالتزامات، لتتم مراجعتها في إطار متعدد الأطراف، وتقوم لجنة العمل بإعداد تقرير يلخص المناقشات ويتضمن الجداول، ليرفع بعدها هذا التقرير إلى مجلس المنظمة والمؤتمر الوزاري مع بروتوكول الانضمام الذي يحوي شروط الانضمام، وتتم الموافقة على عضوية الدولة الجديدة بغالبية ثلثي الأصوات[12].

المحور الرابع: تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية

من الطبيعي أن يختلف تأثير الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة باختلاف الدول والمجموعات الاقتصادية من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية، ودرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي والتركيبة السلعية لصادراتها ووارداتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية وقدرات تنافسية، ومما لا شك فيه أن هذه الآثار سوف تطول جميع دول العالم سواءا كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب، وعلى اعتبار أن الدول النامية واحدة من الدول المعنية فسوف تتأثر هي الأخرى بأحكام وقواعد اتفاقيات هذه المنظمة.

بناءا على ما سبق سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى رصد أهم الآثار المحتملة الوقوع بشقيها الإيجابي والسلبي على اقتصاديات الدول النامية، وقد رأينا أن نبدأ برصد الآثار السلبية لنعود فيما بعد إلى ذكر بعض الآثار الإيجابية المحتملة في هذا الإطار.

أولا- الآثار السلبية:

هناك شبه اتفاق بين غالبية المحللين الاقتصاديين على أن الدول النامية ستتعرض لبعض الآثار السلبية نتيجة اتفاقيات تحرير التجارة، ومن هذه الآثار السلبية ما يلي:

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وخصوصا المواد الغذائية، من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة، لأن إلغاء الدعم الذي تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية سيؤدي إلى زيادة التكاليف للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها[13].

- تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما، وصادرات الدول الأقل نموا بوجه خاص، تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقيات لومي.

- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التكنولوجيا في الضرائب والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما إلى ذلك[14].

- الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام، وفي الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها أسواق الدول النامية، كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية، من جراء المنافسة غير المتكافئة التي سنتعرض لها من جانب المصادر الأجنبية.

- ضعف قطاع الخدمات في الدول النامية، وهو الأمر الذي جعل الدول النامية تشعر بخطر حقيقي من جراء اتساع إجراءات تحرير التجارة في هذا المجال، إذ أن الدول الكبرى تكاد تحتكر قطاع الخدمات العالمية بنسبة تبلغ 97 % من براءات الاختراع

العالمية، كما أن هذه الدول تسيطر على قطاع خدمات الاتصالات والخدمات المالية والبنوك، وفي مقابل هذا يوجد في الدول النامية قطاع خدمات ضعيف لا يقوى على الوقوف في وجه المنافسة القادمة من الدول الكبرى في حالة تحرير هذا القطاع.

– من المحتمل أن يؤدي الرفع الكبير في مستوى النواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى بعض الخسارة للدول النامية، وقد تأتي هذه الخسارة نتيجة لاضطرار هذه الدول إلى قبول التزامات أكثر أو أشد مما ينبغي[15].

– تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية.

– إن إتاحة النفاذ إلى الأسواق من خلال الخفض التدريجي لمستويات التعريفات الجمركية ومستوى القيود غير التعريفية، سيؤدي إلى تواجد منتجات الدول الأخرى، وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، بحرية تامة وبأسعار نسبية أقل (نتيجة خفض مستويات الرسوم الجمركية) مما يزيد من الإقبال على السلع الأجنبية وبالتالي يتأثر حجم الطلب على السلع المثيلة المحلية[16].

– قد يؤدي الانخفاض في الرسوم الجمركية وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، مما قد يؤدي إلى زيادة الضرائب وهو ما ينعكس سلبا على تكلفة الإنتاج.

ثانيا– الآثار الإيجابية:

يرى الكثيرون أن هناك آثارا إيجابية مهمة لاتفاقية التجارة الدولية الجديدة في الدول النامية، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

– أن الاتفاقات الجديدة للمنظمة تتيح للدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة، كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، حيث سيؤدي الإلغاء التدريجي لحصص الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى زيادة نفاذ صادرات الدول النامية من هذه السلع إلى الدول المتقدمة.

– تكفل الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى، وإن كان قد حدث عكس ذلك عند التطبيق[17].

– من المحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في اقتصاد الدول النامية، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف والأسعار وزيادة الطلب على السلع الصناعية بالدول النامية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية[18].

– تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية، والتمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أخف مما هو في الدول المتقدمة.

– ومن الآثار الإيجابية أن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول النامية فرصا أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى.

– هناك مجالاً لا بأس به لتحقيق الدول النامية بعض الفوائد غير المباشرة للنظام الجديد للتجارة الدولية، وهناك ثلاثة أنواع لهذه الفوائد نوجزها فيما يلي[19]:

– **النوع الأول:** هو أن الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزا للدول النامية على تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي بوجه عام.

– **النوع الثاني:** يقوم على أن تحرير التجارة في كثير من القطاعات وأيضا الاحتدام المتوقع في المنافسة سوف يمثل حافزا للصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية.

– **النوع الثالث:** أنه عندما يتم تحرير التجارة على النطاق العالمي، فإن هذا التحرير سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة. وهذا النمو

لا بد أن يعود بالخير أيضا على الدول النامية من خلال زيادة طلب الدول الصناعية المتقدمة على صادراتها .

– إن اتفاقية الخدمات واتفاقية الاستثمار بما يتضمنانه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، سوف يؤديان إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب مما سيكون له مردود إيجابي مهم على التنمية الاقتصادية والتقنية في الدول النامية.

المحور الخامس: سبل الدول النامية لتفادي مخاطر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

من الواضح أن الدول النامية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية أخذت منذ مؤتمر سياتل تدعو بجرأة إلى إعادة النظر في آليات عمل هذه المنظمة، كما أخذت تراجع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق اتفاقيات التجارة وخاصة في مجال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والزراعة والنسيج. وبصفة عامة يشهد العالم منذ بضعة سنوات تنامي حركة شعبية دولية مناهضة للعولمة الاقتصادية لعولمة الشركات العملاقة عابرة القارات.

وفي تقديرنا يمكن للدول النامية أن تتفادى مخاطر العولمة الاقتصادية (المنظمة العالمية للتجارة) عن طريق تكثيف التبادل التجاري فيما بينها وبين مجموعاتها المتجانسة على النحو الآتي :

1– مجموعة الدول العربية، وهي ليست فقط من الدول النامية، بل أن الدول البترولية منها لا تستفيد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولذا عليها أن تسعى لمزيد من الترابط والتعاون الاقتصادي فيما بينها، فمن غير المقبول أن تظل الاقتصاديات العربية مجزأة أو مرتبطة بالعالم الخارجي بأكثر من ارتباطها بمنطقتها العربية.

2– مجموعة الدول الإسلامية، عليها أن تعمل لإنشاء تكتل اقتصادي وتجاري فيما بينها على نسق تكتل مجموعة الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال خطوات تدريجية تمهد كل واحدة منها لما بعدها. وعلى مجموعة هذه الدول أيضا صياغة رؤية وموقفا مشتركا

فيما بينها تجاه محادثات منظمة التجارة العالمية بما سيساعد على زيادة المكاسب والإقلال من الأضرار التي قد تلحق بها من اتفاقيات هذه المنظمة.

3- مجموعة دول العالم الثالث، عليها أن تضغط في اتجاه تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد يحترم الهيمنة ويحقق المصالح الاقتصادية لكل الأمم، وبحيث أن يكون للدول النامية الحق في المشاركة في عملية صنع القرار في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية للعالم، باعتبارها تقف على قدم المساواة مع الدول المتقدمة في المجتمع الدولي، وعلى مجموعة هذه الدول أيضا أن تطالب أن يحقق النظام الاقتصادي العالمي الجديد ما يلي:

- إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي وزيادة أصوات الدول النامية في مجلس إدارته من أجل القضاء على سيطرة الدول الغنية على أعمال هذا الصندوق.

- إصلاح منظمة التجارة العالمية حتى تتناسب شروط التجارة والاستثمار والتحرر المالي مع مستويات التنمية الاقتصادية وطاقة الأطراف المشاركة فيها.

- إعادة النظر في اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية التي تؤدي إلى حرمان البلدان النامية من نقل وتوطين التكنولوجيا وصناعة الأدوية، ومعالجة مسألة براءات الاختراع التي تتمسك بها الدول الكبرى.

- تعزيز التعاون بين الجنوب والشمال، عن طريق تقليص أو إلغاء ديون الدول النامية الفقيرة، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول الأشد فقرا، وعلى الدول المتقدمة أن تشجع على نقل العلوم والتكنولوجيا إلى الدول النامية، بحيث تضيق الفجوة المتسعة في المعرفة والتكنولوجيا بين الدول النامية والمتقدمة من أجل تنمية متوازنة ومعززة للاقتصاد العالمي.

وفي الختام على الدول النامية أن لا تتمادى في تقديم المزيد من التنازلات في عملية تحرير التجارة التي تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الغنية. كما يتعين كذلك على الدول النامية أن توحد كلمتها حتى يمكن إصلاح بعض الخلل في ميزان القوى الاقتصادية، وأن تقاوم ضغوط الدول الكبرى التي تهيمن على أضلاع مثلث الاقتصاد العالمي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية.

الهوامش:

[1]– خالد سعد زغلول، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة حقوق الكويت، السنة العشرون، العدد الثاني، جويلية 1996، ص. 135.

[2]– محمد محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص.24–25.

[3] – Andre Cauthier, « l'économie Mondiale des Années 1880 Aux Années 2000 : dynamique, structure et Espaces., »publie pour breal, Paris, 1999, p.169.

[4] – Andre Cauthier, « l'économie Mondiale des Années 1880 Aux Années 2000 : dynamique, structure et Espaces., »publie pour breal, Paris, 1999, p.169.

[5]– عادل محمد المهدي،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004، ص.152.

[6]– فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص.20.

[7]– نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص.173.

[8]– خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، جامعة الكويت، 2003، ص.25.

[9] – Michel Rainelli, l'organisation Mondiale du commerce, casbah édition, Alger, 1999, p. 98.

[10]– غلاب نعيمة، زينات دراجي، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية في قطاعي السلع والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29–30 أفريل2002، ص.163.

[11]– غلاب نعيمة، زينات الدراجي، نفس المرجع، ص.163.

[12]– محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص.51.

[13]– مولحسان آيات الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003–2004، ص.134.

[14]– فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص.225.

[15]– إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص.123.

[16]– شومان عدنان، اتفاقية الجات الدولية: الرابحون دوما والخاسرون دوما، دار المستقبل، دمشق، سوريا، 1996، ص143.

[17]– أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص ص.218–219.

[18]– محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص.342.

[19]– إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 124–135.